الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الثلاثاء
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس : السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الطفل (تابع)*

البند ١١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)*

* قررت اللجنة أن تنظر في هذين البندين في آن واحد.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.35
28 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (A/50/36)

١ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن الرؤية الجماعية لأمم متحدة المستقبل هي أنها منظمة تعكس الحقيقة بأن جميع البشر هم مشاركون حقيقيون في العملية التاريخية، وينبغي أن يكونوا المستفيدين المباشرين من الأعمال والسياسات الوطنية والدولية. وفي الوقت الذي تنشغل فيه المنظمة في عملية نقد ذاتي، ينبغي على برنامج حقوق الإنسان أن يبذل كل جهد للاستجابة لرؤيا المستقبل وأن يتصدى بنجاح للتحديات التي تواجهه. كما يتعين أن تلعب حقوق الإنسان دورا أساسيا في عملية استعادة السلم وتعزيز المصالحة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وإن احترام حقوق الإنسان، التي يكفلها وجود بنى أساسية مكينة في جميع أنحاء المنطقة، شيء لا غنى عنه لكفالة أن تحقق الجهود المبذولة لإعادة البناء النتائج المرغوبة. وسيكون نجاح العملية مرتبطا بتنفيذ برنامج حقوق الإنسان الملائم.

٢ - وأضاف قائلا إن مكتبه على استعداد لأن يضطلع بدور نشط في تلك الجهود، كما أن التجربة المحددة التي اكتسبها خلال السنوات الثلاث الماضية في عمليات حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة فضلا عن الأنشطة الأخرى وبرامج التعاون التقني في الميدان ستكون مفيدة جدا لهذا الغرض. وإن المكتب على استعداد للعمل بروح التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لها ولايات تنفذها هناك.

٣ - وأكد على أهمية بدء الحوار واستمراره مع الحكومات بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان لأن الاتصال الشخصي والمباشر هو وسيلة قيمة لتعزيز التعاون، وكسب الثقة وضمان الدعم. وقد مكنته الزيارات التي قام بها لعدد من الدول من أن يناقش مسائل حقوق الإنسان على أعلى المستويات السياسية وأن يحثها على التوقيع على صكوك حقوق الإنسان وتصديقها كي يضمن عالمية المعايير المعترف بها دوليا. كما عرض على البلدان، التي طلبت ذلك، تعاون مركز حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ومساعدتها التقنية. وإن تقديم المساعدة للدول في جهودها لتنفيذ برامجها لحقوق الإنسان هو التزام على المجتمع الدولي.

٤ - وتناول مفوض الأمم المتحدة السامي خلال زياراته مسألة متابعة مقررات وتوصيات لجنة حقوق الإنسان ووكالات حقوق الإنسان الأخرى التي أنشئت بموجب معاهدات مختلفة. فذكر بأنه ينبغي تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التي لها دور هام تلعبه في هذا الشأن؛ وحيث لا توجد هذه المؤسسات ينبغي إنشاؤها. ويمكن أيضا للمراكز الأكاديمية ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا هاما. وبوجه عام كانت الرغبة متوفرة للتعاون مع مكتب المفوض السامي في البحث عن الحلول الإيجابية لمشاكل حقوق الإنسان. إلا أن نداءاته لم تؤد دائما إلى النتائج المرغوب فيها؛ ومثال قريب على ذلك حالة

السيد كن سارو ـ ويوا والناعلين السياسيين الآخرين الذين أعدموا بعد محاكمة لم تكن مطابقة لمعايير القانون الدولي.

٥ - واستطرد قائلا إنه يود أن يلفت الانتباه بشكل خاص إلى حق هام وثابت من حقوق الإنسان وهو الحق في التنمية؛ وإن مكتبه يعمل على إعداد مشروع طموح يرمي إلى جعل المؤسسات والأفراد المهتمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حساسين لأثر السياسات الاقتصادية والتنموية على التمتع بحقوق الإنسان؛ ولذلك ينبغي على برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن يقر نهجا عالميا مهيئا لتعزيز الحق في التنمية. كما ينبغي اتخاذ إجراء ملائم على الصعيدين الدولي والوطني وعلى صعيد الأمانة العامة. وسوف تعاد هيكلة مركز حقوق الإنسان لكي نكفل اعترافا مناسبا بالحق في التنمية. وإن كثيرا من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها فضلا عن عدد من المؤسسات المالية تعمل بالفعل بغية تعزيز الحق في التنمية، وإنه لمن المهم تعزيز التعاون مع أمثال تلك المؤسسات. كما أن فلسفة الحق في التنمية هي جزء من البرامج التعاونية التي يعمل مكتبه على تنفيذها في رواندا.

٦ - وأردف قائلا إنه منذ تقديمه تقريره الأخير للجمعية العامة فإن مكتبه ومركز حقوق الإنسان كانا يعملان بنشاط لتعزيز تنفيذ برامج العمل المتصلة بعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، والعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وفيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان فقد طلب مؤخرا من رؤساء الدول أن يساندوا المبادرة بإنشاء لجان وطنية تعمل في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٧ - المسألة الأخرى التي ظفرت بانتباه كبير من مكتبه هو تعزيز وحماية حقوق الطفل. وقد أعرب عن سعادته للدول الأعضاء لأنه بعد تصديق ١٨١ دولة على اتفاقية حقوق الطفل أصبح أكثر من ٩٠ في المائة من أطفال العالم يتمتعون بحماية هذه الاتفاقية. كما عقد مكتبه مشاورات مع لجنة حقوق الطفل ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأعد خطة عمل لزيادة الدعم الفني للجنة والحصول على الموارد الضرورية لتطبيق توصياتها. وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وجه رسائل للدول الموقعة على الاتفاقية يطلب فيها مساندتها؛ وقد كانت الإجابات الأولى مشجعة، سواء من البلدان النامية أو المتقدمة النمو كليهما.

٨ - وقد لعب مكتبه ومركز حقوق الإنسان دورا نشطا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. كما أدت الملاحظات التي أبداها على مشروع منهاج العمل قبل وأثناء انعقاد المؤتمر إلى كثير من المناقشات المفيدة بغية تعزيز إدماج حقوق الإنسان للمرأة في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وشارك مكتبه في عدد من الأنشطة المتصلة بالإنذار المبكر والعمل الوقائي في مجال حقوق الإنسان. إن العمل الوقائي الذي يرمي إلى تعزيز وصيانة حكم القانون وأساس الدولة، طبقا لمعايير حقوق

الإنسان المقبولة دوليا، يمكن أن يحول دون نشوب نزاعات وأزمات غالبا ما تؤدي إلى هجرات جماعية من اللاجئين والأشخاص المشردين.

١٠ - ومضى قائلا إنه أخذ في الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في ضمان وتشجيع السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان لذا فقد عين في مكتبه خبيرا يكون معنيا بشكل رئيسي بتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وذكر أن الإطار القانوني الذي أنشأته المعاهدات الدولية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان قد جرى تعزيزه؛ إلا أنه ينبغي تطبيق المعايير بطريقة عملية ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت الآليات الوطنية متاحة لمعالجة إساءة الاستعمال، ومعاقبة الأطراف المذنبة، وتشجيع السلطات لإقرار سياسات ملائمة لحقوق الإنسان. وإن تطوير أمثال تلك الآليات ينبغي أن يكون الأولوية القصوى للمستقبل القريب. ثم إن المؤسسات الوطنية التي يساعد مكتبه على إنشائها ستعمل ليس فقط في مجال الحقوق المدنية والسياسية بل وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا. كما ستتصدى للحالات الخاصة مثل حالات الشريدين ومرضى العقول وضحايا التنمية والتخلف.

١١ - ومن المشجع أن نلاحظ الزيادة التي حصلت بعد مؤتمر فيينا في عدد المشاريع الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وهنالك، على كل حال، حاجة لوجود تنسيق وتعاون أكبر بين هذه البرامج. وينبغي على جميع المعنيين أن يدعوا جانبا خلافاتهم الفردية والمؤسساتية بغية تحقيق مهمة جماعية حقيقية. تلك كانت هي الفلسفة التي أقرها مكتبه منذ البداية.

١٢ - وإذ يأخذ في اعتباره تعقد الولاية المسندة إلى مكتبه ونطاقها الواسع فإنه يعمل بنشاط لتعزيز ونشر الصورة عن مؤسسة المفوض السامي لحقوق الإنسان وتوسيع مجال عمله. وإنه يعرب عن سروره للنتائج الإيجابية التي أسفر عنها حواره مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات والأفراد المكرسين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. كما تشجع أيضا للتأييد الذي تلقاه من حركة عدم الانحياز وبلدان مجموعة السبعة والاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو وآخرين. ولا يزال من الضروري على أية حال، تعزيز الصورة عن مكتب المفوض السامي وقدرته على العمل وناشد جميع الدول الأعضاء أن تتعاون لهذه الغاية.

١٣ - إن إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ستعمل على تسهيل وتعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وتقوم عملية إعادة الهيكلة على الاعتبارات التالية: (أ) يشكل مكتب المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان وحدة عمل مشتركة؛ (ب) يكون المفوض السامي، بوصفه مسؤول الأمم المتحدة المنوط به المسؤولية الرئيسية لأنشطة حقوق الإنسان، مسؤولا عن التخطيط الاستراتيجي والسياسات الرامية إلى تطوير وتنسيق وتسهيل أنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛ (ج) ينضوي الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان تحت سلطة المفوض السامي ويعمل كرئيس لمركز حقوق الإنسان وكنائب للمفوض السامي؛ (د) العمل الجماعي شيء أساسي لتحقيق الأهداف المقترحة. وإن الهدف الأساسي هو كفالة التمتع على نطاق العالم بجميع حقوق الإنسان بأن توضع موضع التجربة إرادة المجتمع

الدولي وتصميمه كما عبرت عنها الأمم المتحدة. وقد أجريت المرحلة الداخلية من إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ١٩٩٥؛ ومنذ تموز/يوليه بدأ المركز يعمل مع استشاري من إدارة ووتر هاوس برايس التي تشرف على مراجعة هيكله التنظيمي وطرائق عمله. ومنذ شهر تشرين الأول/اكتوبر عقد لقاءان شارك فيهما الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ومسؤولون من ذوي الرتب العالية. وتم خلالهما التعرف على ثمانية من مجالات العمل التي هي بحاجة للتحسين؛ ووفق على تدابير محددة لإحداث التغيير المطلوب. وتتصور خطة إعادة الهيكل التي قدمت إلى الأمين العام مشروعات محددة في مجال إعادة الهيكلة وإدارة الموارد المالية والموارد البشرية وإدارة المعلومات والعلاقات مع الوكالات المشاركة؛ وقد تم تطوير خطة للهيكل التشغيلي للمركز. وسيعاد تجميع الأنشطة ووضعها تحت خمسة فروع ذات مسؤوليات محددة جدا. وسيكون الفرع الأول منها مسؤولا عن تجميع وتحليل المعلومات لاستعمال الفروع الأخرى، أما الفرع الثاني فسيقدم الدعم التقني لتنفيذ الاتفاقيات، ويتناول الثالث إجراءات خاصة، ويعمل الرابع في مجالات الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، ويتناول الخامس الأنشطة الميدانية. وستتلقى جميعها المساندة من إدارة قوية الدعائم. كما أن مجلسا استشاريا يرأسه المفوض السامي ويتكون من الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وكبار موظفي مكتب المفوض السامي ورؤساء الفروع وآخرين، سيعمل معه بشكل وثيق. وسيقوم مجلس استشاري آخر بتنسيق الأنشطة اليومية.

١٤ - وتابع قائلا إن خطة التغيير تمثل استجابة محددة للاهتمامات التي وردت في تقرير أخير عن عمليات المركز كما أنها تأخذ في الحسبان المسؤوليات الجديدة المنوطة بالأمم المتحدة. وأضاف أن إقرار الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ أمر أساسي لعملية إعادة الهيكلة. وناشد جميع الدول الأعضاء أن تقدم مساندتها الكاملة للمقترحات التي قدمها الأمين العام والتي تضمنت زيادة متواضعة في الموارد المخصصة لمكتب المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان. إن مكتب المفوض السامي هو لكل دولة عضو في الأمم المتحدة ومن واجبها جميعا أن تسهم في إنجاحه. وسيحتفل المجتمع الدولي عام ١٩٩٨ بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تعمل مع بعضها البعض لكفالة أن يصبح تعزيز وحماية حقوق الإنسان حقيقة في الحياة اليومية لجميع المجتمعات والأفراد.

١٥ - السيد رودريغز (اسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وأثنى على المفوض السامي للجهود التي بذلها لتنفيذ ولايته في مناطق متعددة. ولاحظ بارتياح تأكيد المفوض السامي على أهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية في يوغوسلافيا السابقة. وأضاف أن وفده يود أن يعرف كيف يرى المفوض السامي دور أنشطة حقوق الإنسان في هذا السياق والجانب الذي سيلعبه المكتب في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة.

١٦ - وأعرب عن تقديره للحصول على معلومات عن العمليات الميدانية التي ستجري في رواندا في الأشهر القليلة القادمة. وأكد بهذه المناسبة مساندة الاتحاد الأوروبي لتمويل مثل هذه العمليات على النحو الذي أجملت فيه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. واختتم قائلا إن من المهم

أن نعرف فيما إذا تم وضع سياسة عامة طبقا لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومنهاج عمل بيجينغ وخاصة فيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة.

١٧ - السيد جونيجو (باكستان): أثنى على المفوض السامي للأسلوب غير المتحيز الذي استعمله في تقاريره عن أنشطته للسنة الماضية، وقال إن باكستان مهتمة بشكل خاص بتأكيده على أهمية تنفيذ الحق في التنمية الذي اعترف به على أنه حق أساسي وثابت من حقوق الإنسان. وإن بلاده ترحب بالأفكار الرامية إلى التشجيع على تنفيذ ذلك الحق من خلال مشاركة منظمات مختلفة بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وإعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان.

١٨ - ومضى قائلا إن المكتب قد تدفقت عليه ولايات مختلفة ولم يعط دائما الموارد الكافية لتنفيذها؛ وهنالك حاجة لمعالجة هذا الاختلال. وقد أشارت الفقرة ٣١ من تقرير المفوض السامي (A/50/36) إلى زيارته للهند من ٣٠ نيسان/ابريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ ولجامو وكشمير من ٢ - ٤ أيار/مايو التي مكنته من مشاهدة جو التوتر السائد هناك. لقد أكد المفوض السامي بأن هنالك التزاما محددا من جانب الحكومة لكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان واتخاذ التدابير الضرورية من قبل الأفراد الذين يعملون على تنفيذ القوانين للحد من إساءة استعمال هذه الحقوق ومعاقبة مرتكبيها؛ وإن باكستان تريد أن تعرف كيف يعتزم المفوض السامي متابعة هاتين الزيارتين.

١٩ - السيد أغري (غانا): أثنى على العمل الممتاز الذي قام به المفوض السامي وعلى الأسلوب غير المتحيز الذي وازن فيه بين المسائل ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية وبين المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم تعد مسألة حقوق الإنسان حكرا على مجموعة بلدان بل إنها مسألة تهم البشرية جمعاء؛ وإن وفده يعرب عن أمله بأن تقدم للمكتب الموارد الضرورية لتنفيذ عمله بفعالية، كما يرغب وفده في معرفة ما إذا كان التقرير الذي قدم إلى الأمين العام عن إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان سيصدر كوثيقة عامة.

٢٠ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال ستلعب الأنشطة الميدانية دورا متزايد الأهمية في العمل العام للمنظمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن المحافظة على الاتصال المباشر هو أفضل طريقة للتعاون مع الحكومات وتحقيق نتائج دائمة. وقد أعرب عن استعداد المكتب للعمل في يوغوسلافيا السابقة في جميع المجالات التي يكون فيها إسهامه مفيدا، وأنه لا يرغب في التنافس مع أية وكالات أو هيئات أخرى بهذا الشأن. وإن حالة رواندا هي حالة صعبة جدا؛ وقد تم تمويل عمليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ذلك البلد من خلال المساهمات الطوعية مما وضع البرنامج في حالة غير مستقرة جدا وينبغي تجنبها؛ ولذلك فقد طلب أن تمول تلك العمليات من الميزانية العادية للأمم المتحدة؛ وأعرب عن أمله في أن يتلقى طلبه مساندة الوفود حتى يتمكن المكتب من تخطيط أنشطته والاضطلاع بها بمزيد من الفعالية. وقد عبر المشاركون في المنتديات العالية المستوى المعقود في نيويورك في تشرين الأول/اكتوبر عن آرائهم بشأن التدابير التي يتعين إقرارها والسياسات العامة التي يتعين متابعتها مؤكدين

على أنه ينبغي أن تدخل وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة مفهوم حقوق الإنسان للمرأة في أنشطتها؛ كما أنه من الضروري أن تقدم لتلك الوكالات الموارد لتمكينها من عمل ذلك. وهنالك حاجة أيضا للتصدي للممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة النساء والتمتع بحقوق الإنسان.

٢١ - واستطرد قائلا إن العنف ضد المرأة يوجد في العائلات وفي المجتمعات وفي الدول والمؤسسات، وتنبغي معالجة هذا الوباء. وإن المكتب مصمم على أن يضطلع بمسؤوليته في تقرير وحماية حقوق المرأة ويعرب عن أمله في أن تسانده الدول الأعضاء في هذا المجهود.

٢٢ - وتابع قائلا إن الحق في التنمية هو من أهم حقوق الإنسان التي اعترف بها إعلان وبرنامج عمل فيينا؛ وقد قرر المكتب أن يولي هذه المسألة كامل الاهتمام الضروري بغية الامتثال لتلك الولاية. وإن فرعا من فروع مركز حقوق الإنسان سيعالج بشكل محدد مسألة تنفيذ الحق في التنمية. وقد أجرى الاتصالات مع المنظمات المالية بهذا الصدد وتلقي استجابات مشجعة منها. وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج محددة بهذا الشأن في العمل الذي سيجري تنفيذه في عام ١٩٩٦. وستجري متابعة توصيات فريق العمل المعني بالحق في التنمية بغية تقديم المساهمة الفعالة لتنفيذ هذا الحق.

٢٣ - وأردف قائلا إنه يتفق مع الرأي بأنه ينبغي مقابلة الولايات الجديدة بموارد جديدة؛ مع أن المكتب لن يتقاعس عن العمل حتى لو لم ترد أموال أخرى؛ لأن فعالية المكتب تعتمد على توفر المستوى الملائم من الموارد المالية والبشرية. وأنه يتابع جميع الزيارات التي قام بها للبلدان موضوع البحث. وينبغي أن يستمر الحوار من خلال الاتصالات المستمرة مع الحكومات. وبالنسبة للهند وجميع البلدان التي زارها فإنه سيحافظ على الحوار المفتوح معها ويتابع بشكل نشط المسائل المتنوعة التي أثيرت. وقد استقبل مؤخرا رئيس لجنة حقوق الإنسان الوطنية الهندية وكان مغتبطا لما نقل إليه عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ذلك البلد. وأخيرا سيجري في المستقبل القريب توزيع وثيقة على الوفود حول إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان. لقد بدأت عملية إعادة الهيكلة وستتخذ ٦٣ خطوة في برامج خمسة مختلفة على أساس جدول زمني واضح؛ وأعرب عن أمله في أن تتم إعادة هيكلة المركز مع نهاية عام ١٩٩٨.

٢٤ - السيدة مورجيسان (الهند): قالت إن للمكتب دورا هاما يلعبه في تعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. ولذلك كانت حكومتها سعيدة بدعوة المفوض السامي لزيارة الهند؛ وأنها على ثقة بأن المكتب سينفذ ولايته بشكل غير متحيز. وأثنت على المفوض السامي لبدء العمل في تعزيز الحق في التنمية والذي سيفضي الى متابعة مبرمجة لإعلان وبرنامج عمل فيينا. كما أن الهند تساند أيضا برنامج المساعدة التقنية الذي يقوم به مركز حقوق الإنسان ولا سيما في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وينبغي أن تقابل ولايات حقوق الإنسان بالموارد الضرورية لتنفيذها. وأخيرا تؤكد على أنه ينبغي النظر في جميع جوانب انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع الأطراف، وستواصل حكومتها التعاون مع المفوض السامي في أعمال المتابعة لزيارته للهند.

٢٥ - السيد سابويا (البرازيل): أعرب عن ارتياح وفده للعمل الذي يقوم به المفوض السامي في تعزيز السلم في حالات الطوارئ والنزاعات المختلفة وأكد على أهمية وجود أنشطة تقوم على نهج وقائي وطويل الأمد لمساعدة البلدان التي تحاول تحسين تنفيذ حقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يؤكد على أهمية تعزيز الحق في التنمية ويطلب تزويده بمزيد من المعلومات عن الخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون التقني لمركز حقوق الإنسان. ومما يبعث على التشجيع أن نحاط علما بإعادة هيكلة المركز الذي ينبغي أن تدار وتنسق أنشطته بفعالية أكثر في ضوء الأنشطة الجديدة في مجال حقوق الإنسان.

٢٦ - السيد زين الدين (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الترتيبات الإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان عملت الكثير لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، وينبغي أن لا تؤثر اعتبارات الميزانية على عقد ندوات وحلقات عمل في ذلك المجال. وقد طلب من المفوض السامي أن يشير فيما إذا كانت الندوة المقرر انعقادها في نيبال في أواخر عام ١٩٩٥ حول الترتيبات الإقليمية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ ستعقد وفيما إذا كان نقص الموارد سيؤثر على زيارة المفوض السامي لبلاده.

٢٧ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قال إنه سيظل دائما غير متحيز بغية كفالة الاحترام للمكتب وتمكينه من تنفيذ ولايته بفعالية، وإنه يتابع الحالة في الهند وعلى اتصال وثيق مع الحكومة وسيواصل هذه المتابعة. أما الخدمات الاستشارية وبرامج التعاون التقني فلهما الأهمية القصوى ليس فقط للمحافظة على سيادة القانون بل وأيضا لتعزيز التدابير التشريعية في البلدان التي تطلب مثل هذا التعاون. وتركز برامج التعاون التقني على مجالات محددة مثل إعادة هيكلة القضاء وإصلاح قوة الشرطة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. لقد تلقى المركز طلبات كثيرة من الدول بشأن برامج التعاون التقني، ومع أن هنالك حاجة لستة ملايين دولار تقريبا لتلبية احتياجات هذه الطلبات جميعا إلا أنه يوجد تحت تصرف المكتب ٢,٥ مليون دولار تقريبا لهذا الغرض. وأكد، في هذا الصدد على الحاجة للشفافية في إدارة الموارد المقدمة وأن المعلومات الضرورية ستقدم للدول المانحة. وأخيرا فإنه ينهي الى علم ممثل جمهورية إيران الإسلامية بأنه نظرا للقيود التي تفرضها الميزانية والناجمة عن الأزمة المالية فإن انعقاد الندوة موضوع البحث قد تأجل وستعقد في نيبال في مستهل عام ١٩٩٦. كما يعبر عن امتنانه لحكومة جمهورية إيران الإسلامية للدعوة التي وجهتها اليه لزيارة ذلك البلد والتي قبلها في وقت سابق، ويأمل أن يتم تحديد تاريخ لهذه الزيارة مقبول لدى الطرفين في عام ١٩٩٦.

٢٨ - السيدة بوخشينه (تونس): قالت لقد قام بلدها بجهود تنموية كبيرة منذ الاستقلال تدعمها ديمقراطية أنشئت عام ١٩٨٧. وإن الأطفال والأحداث يمثلون ثلثي السكان في بلدها وأن ٤٥ في المائة من السكان هم دون سن العشرين. كما أن بلدها يركز جهوده على تقديم الدعم لهذه الفئة ويكرس قسما كبيرا من ميزانية الدولة لها. كما يضمن دستور الدولة الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. وقد تمت الموافقة على تشريعات إضافية لحماية حقوق الطفل كان آخرها قانون حماية الطفل الذي أقرته الجمعية الوطنية في أواخر عام ١٩٩٥. ويوفر هذا القانون حماية واسعة وضمانات لحماية حقوق الطفل في كل مجال. ونوهت الى أن تونس هي البلد الخامس في العالم الذي سن قانونا شاملا لحماية الأطفال. ومنذ عام ١٩٥٦ تم تنظيم

حياة الأسرة بوضع قانون الأحوال الشخصية الذي يجري تحديثه باستمرار كما حصل مؤخرا في عام ١٩٩٣. إن هذا القانون يمنع تعدد الزوجات وينظم الطلاق وينص على المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل بين الأزواج والزوجات ويعطي الأم حق الوصاية في حالة وفاة الأب أو هجره لزوجته. كما يلزم القانون التونسي الآباء بمواصلة إعالة أبنائهم الى أن يصلوا سن الرشد أو الى أن يكملوا دراستهم وأن يظلوا مسؤولين عن بناتهم الى أن يتوفر لهن مصدر دخل.

٢٩ - وقالت إن الأطفال التونسيين يحاطون بعناية صحية شاملة، كما أمكن تحقيق نسبة تطعيم تبلغ ٩٨ في المائة؛ وانخفضت نسبة وفاة الأطفال كثيرا في السنوات العشر الأخيرة. ثم إن توفير مياه الشرب النقية أسهم في صحة الطفل؛ وإن جميع البيوت في المدن و ٨٠ في المائة من البيوت في الأرياف تصلها مياه الشرب النقية.

٣٠ - ويقدم التعليم مجانا على جميع المستويات؛ وتقدم فرص التدريب الكثيرة للشبان لتهيئتهم للعمل؛ هذا التدريب المجاني متاح في جميع أرجاء البلاد. وإن القانون يحظر تشغيل الأطفال وهم دون سن الخامسة عشرة، وهي السن التي يكملون فيها التعليم الأساسي. كما يقدم المزيد من الحماية لحقوق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٨ سنة، إذ يحظر القانون توظيفهم في أية أنشطة خطيرة. ويساند هذه الأحكام جميعا تشريعات كثيرة. كما ينص القانون التونسي على المساواة المطلقة بين الذكور والإناث في كل مجال؛ وتقدم للطفل التونسي أيضا التسهيلات الرياضية والثقافية والترفيهية في جميع أرجاء البلاد؛ وتسانده منظمات الطفولة والشبيبة المتعددة. إن تونس بلد يقدر السلم والانسجام والتعاون بين الدول كما يدل على ذلك مشاركة قواتها في عمليات متعددة لحفظ السلام في مناطق مختلفة؛ وأنها ترغب في المشاركة مع المجتمع الدولي لإنشاء مناخ سلمي وآمن لكل طفل.

٣١ - السيد ميهوت (رومانيا): قال إن العدد الكبير للدول التي صادقت وانضمت الى اتفاقية حقوق الطفل يدل على أن المجتمع الدولي هو أقرب من أي وقت مضى الى التصديق العالمي على صك لحقوق الإنسان؛ وإن وفده يحث الدول المتبقية على التوقيع على الاتفاقية التي تضمنت حقوق الطفل بشكل شامل. إلا أن هناك أوجها قانونية أخرى ينبغي على الدول الأعضاء أن تنظر فيها مثل وضع مشروع بروتوكول اختياري لمنع إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٣٢ - وأضاف قائلا إن وفده يشاطر وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي زيادة عضوية لجنة حقوق الطفل وأن مثل هذه الزيادة ستعكس بشكل أفضل رغبة الدول في المشاركة في أعمالها وتبادل الرأي حول المشاكل المحددة التي تواجه الأطفال في جميع أرجاء العالم. كما أن رومانيا تؤيد تأييدا كاملا المواقف الواردة في بيان الاتحاد الأوروبي الأخير حول تشغيل الأطفال وبغاء الأطفال واستخدامهم في المواد الإباحية، وأطفال الشوارع والمسائل المتعلقة بالطفلة.

٣٣ - وأشار الى أن كثرة حدوث "التبني الخاص" للأطفال تشكل سببا رئيسيا للقلق؛ إذ إن أمثال هذه الترتيبات تحول دون الإعداد الكافي للطفل وللوالدين المرتقبين. وينبغي أن تركز المقررات القانونية في هذا الشأن بشكل كامل على مصالح الأطفال؛ كما ينبغي أن يتم التبني عبر البلدان من خلال وكالات متخصصة لديها خبرات قانونية وقدرة على المتابعة. وقد أدت المشاكل التي واجهتها رومانيا في هذا الشأن في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ الى إنشاء اللجنة الوطنية الرومانية للتبني وهي هيئة حكومية تعمل على تنسيق الأنشطة والسياسات. ولا يتم أي تبني دولي لطفل من جنسية رومانية إلا من خلال هذه اللجنة فقط ويخضع لإطار من الحماية يتجنب الممارسات التجارية.

٣٤ - كما أنشئت هيئة حكومية أخرى عام ١٩٩٣ وهي اللجنة الوطنية لحماية الطفل لوضع برامج واستراتيجيات مفصلة لتحسين الأحوال المعيشية للأطفال ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في رومانيا. وقد وضعت اللجنة خطة العمل الوطنية للأطفال مركزة الاهتمام على حقوق الأطفال وصحتهم، ونموهم وتطورهم وتعليمهم؛ واعتبار الأسرة أفضل بيئة لإنماء الأطفال؛ ودور المرأة في المجتمع وتحسين الأحوال المعيشية للأطفال. كما وضعت إطار عمل إداري وتشريعي. وقد تلقت الخطة قوة قانونية من الحكومة الرومانية، وتمت الموافقة مؤخرا على قانون لتوفير الحماية الاجتماعية للقصر الذين يواجهون صعوبات ومشاكل مع القانون.

٣٥ - السيد جونيجو (باكستان): قال ينبغي أن ننظر الى العقد الأخير من القرن العشرين كخط فاصل في الكفاح بغية تحقيق الاعتراف بحقوق الأطفال، وإن القبول العالمي تقريبا للاتفاقية يوفر بيئة مؤاتية لتعزيز هذه الحقوق. إلا أن بقاء وحماية وتنمية الأطفال مهددة بدرجات متفاوتة في أرجاء كثيرة من العالم. وتشمل أسباب انتهاكات حقوقهم نسبا عالية لوفاة الأطفال والأمهات وسوء التغذية ونقص في العناية الصحية الكافية والتسهيلات التعليمية والفرص للتنمية الكاملة. أما الطفلة فإنها معرضة بشكل خاص للإهمال وسوء المعاملة والاستغلال، كما أن الفقر الواسع الانتشار يرغم كثيرا من الآباء والأمهات على إرسال أطفالهم الى العمل بدلا من إرسالهم الى المدرسة. وهنالك ملايين الأطفال اللاجئين وهم من أكثر الفئات تعرضا. وفي الماضي القريب مات مئات آلاف الأطفال في الحروب المدنية والمنازعات الأخرى. وفي حالات أخرى نرى مجموعات وأفراد عديمي الضمير يعرضون الأطفال للاستغلال وسوء المعاملة الفادحة.

٣٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لحماية حقوق الطفل. وفي مجال نصرة هذه الحقوق حققت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نجاحا مرموقا. وينبغي المحافظة على هذا الزخم لحماية الأطفال من المخاطر القائمة ومن أشكال الاستغلال الجديدة والمشؤومة. وإن وفده يثني على تقرير المقرر الخاص حول موضوع بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية؛ كما يؤيد وفده فكرة وجود شراكة في التعليم والعدالة والإعلام بغية حماية الأطفال. إلا أنه ينبغي، على أية حال، استقصاء استراتيجيات للتدخل بشكل أكثر مباشرة وقوة. ثم إن التقرير لم يذكر ما تصوره وسائط الإعلام عن الجريمة والعنف والجنس التي تدفع بالضحايا باتجاه الإجرام وإساءة استعمال المخدرات. كما

ينبغي على المجتمع الدولي أيضا أن يساند بنشاط الجهود الوطنية في مراحل الوقاية والتدخل وإعادة التأهيل.

٣٧ - وفي غضون العقد الماضي فقد مليونا طفل حياتهم في المنازعات، لقد استهدفهم المعتدون غالبا بطريقة متعمدة منهكين بذلك القوانين الإنسانية الدولية انتهاكا كاملا. كما مات مئات آلاف الأطفال في البوسنة والهرسك وفي رواندا والصومال وجامو وكشمير. أما الذين كتبت لهم الحياة فقد تعرضوا للاعتداء الجنسي والاستغلال والتعذيب وأشكال أخرى من العنف والإهمال كما أفاد المفوض السامي. وينبغي أن تقدم للأطفال الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة الحماية الكاملة من الخدمة العسكرية والمشاركة في الأعمال العدوانية. وحث الأمين العام على أن يتدخل بشكل أكثر جسارة لحماية الأطفال، وأن مثل هذا التدخل ينبغي أن يكون رمزيا وأساسيا على حد سواء.

٣٨ - وأشار الى أن باكستان قد شاركت في اتخاذ المبادرة لعقد مؤتمر القمة العالمي للأطفال وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠؛ ويجري إصلاح القوانين الوطنية حتى تتطابق مع الاتفاقية؛ ويتم تطبيق التشريعات حول تشغيل الطفل وإساءة معاملة الأطفال، وتعطى حماية حقوق الأطفال الأولوية القصوى. أما الجرائم ضد الأطفال فيعاقب عليها القانون معاقبة شديدة بما في ذلك عقوبة الإعدام.

٣٩ - إن مشكلة تشغيل الأطفال هي وباء واسع الانتشار وترجع غالبا الى الظروف الاقتصادية المتخلفة الموجودة في بلدان عديدة. وعندما تزيد العائلات الفقيرة من مشاركتها في القوة العاملة فإن العمل الإضافي يأتي من النساء والأطفال؛ ولذلك ينبغي وجود تدابير تشريعية قوية وإصلاحات اجتماعية اقتصادية وتثقيف ونمو اقتصادي للقضاء على مشكلة تشغيل الأطفال.

٤٠ - ومضى يقول إن دستور باكستان يحظر الاسترقاق بجميع أشكاله، وقد تم إلغاء نظام العمل بالسخرة، كما يحظر عمل الأطفال في أشغال خطرة. ومن أجل القضاء على العمل بالسخرة فإن الحكومة تتخذ تدابير أخرى لتنفيذ القوانين ذات الصلة ومحاكمة المجرمين. ولكي يتم تحديد المناطق التي يتركز فيها تشغيل الأطفال أنجز مسح وتحليل نوعي لهذه المشكلة. كما أعدت وزارة الرفاه الاجتماعي برنامجا لإعادة تأهيل العمال الأطفال وتزويدهم بالتعليم والعناية الصحية والتغذية والتدريب المهني؛ ويوجد برنامج مماثل للأطفال العاملين في أتون الآجر وورش السيارات وفي خدمات المنازل؛ كما يتم إنجاز مشروع لتزويد الأطفال المعوزين بالمأوى والتسهيلات التعليمية والمهنية. ووضع مشروع قانون الأطفال الجانحين الذي يحظر عقوبة الإعدام والجلد للأحداث الجانحين ويعمل على إعادة تأهيلهم.

٤١ - إن النمو الاقتصادي البطيء والتخفيضات في النفقات الاجتماعية لها مضاعفات كبيرة على بقاء الأطفال ونمائهم مما يتطلب التعاون الكامل في المجالات السياسية ومجالات السياسة والتخطيط للتغلب على مثل هذه المشاكل. ويستدل من الدراسات التي أجريت مؤخرا أنه ينبغي على باكستان أن تنفق حوالي ١٨ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي لتوفير التعليم المدرسي لجميع الأطفال. وعلى أية حال يمكن

تحقيق بعض الأهداف المحددة في غضون العقد الراهن بما في ذلك القضاء على مرض دودة غينيا. وشلل الأطفال. ويتضمن برنامج العمل الاجتماعي الأوسع تخطيط الأسرة والعناية الصحية الأساسية وإمداد المياه للمناطق الريفية والإصحاح. كما تعطى الأولوية القصوى لنشر التعليم الابتدائي على نطاق واسع وزيادة عدد البنات الملتحقات فيه.

٤٢ - إن إهمال الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم، وهم يمثلون مستقبل الإنسانية، قد يحطم الأحلام في بناء عالم يقوم على أسس متينة من السلم والأمن، هنالك حاجة لأطفال أصحاء متعلمين يتمتعون بالحماية والأمن لبناء مستقبل مزدهر ومتناسق.

٤٣ - السيد بدرازا (بوليفيا): تحدث عن البند ١١١ من جدول الأعمال فقال إن مسألة السكان الأصليين هي مسألة في غاية الأهمية لبوليفيا لأن نسبة كبيرة من سكانها ينحدرون من المجموعات الأصلية للأمازون. لقد كانت بوليفيا واحدة من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وقد تم تكييف معظم التشريعات الوطنية في البلاد لتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين. ويعرف الدستور بوليفيا بأنها دولة متعددة الأجناس والثقافات. كما وضعت قوانين جديدة بغية إشراك مجموعات السكان الأصليين في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، كما أجيز التعليم بلغتين مما يساعد الأطفال على تعلم القراءة والكتابة بلغاتهم وبذلك يحافظون على تقاليدهم وقيمهم ثم يتعلمون لغات أخرى في مرحلة متأخرة. وسيتم تنفيذ إصلاحات تشريعية موجهة لحاجات المجموعات الأصلية من السكان في مجالات ملكية الأراضي وموارد الغابات والبيئة.

٤٤ - إن حالة السكان الأصليين في جميع أرجاء العالم هي حالة صعبة، وإن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم هو مساهمة هامة إزاء حل المشاكل التي تواجههم في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة. وينبغي اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة مشاركة المنظمات والسكان الأصليين في أعمال وأنشطة العقد. وستلعب حكومته دورا نشطا في تلك الأنشطة، وقد أقيم بالفعل عدد من حلقات العمل والندوات في بوليفيا في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، كما أنشئت لجنة وطنية للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم تتكون من ممثلين عن الحكومة ومنظمات السكان الأصليين برئاسة نائب رئيس الجمهورية.

٤٥ - لقد وفر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الفرصة للنساء في مجتمعات السكان الأصليين لزيادة التوعية العالمية بحالتهن. وستواصل بوليفيا جهودها لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك المجتمعات التي يشكل السكان الأصليون بها الأغلبية. وإن وفده يدعو المنظمات المالية الدولية، والبلدان المتقدمة النمو لزيادة مساهمتها في هذا العمل الأساسي.

٤٦ - السيدة إسبينوسا (المكسيك): تكلمت حول البند ١١٠ من جدول الأعمال فقالت ينبغي أن تكون رفاهية الأطفال وبقاؤهم وإنماؤهم الغاية الرئيسية لأي بلد يصبو الى تحقيق تنمية كاملة. إن مستقبل أية أمة يعتمد على ما تقدمه من عناية واهتمام لأطفالها.

٤٧ - إن للمكسيك تقليدا طويلا من العناية بالأطفال؛ فقد كانت واحدة من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل؛ كما كانت نشطة في انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام ١٩٩٠ الذي وضع أهدافا واضحة للعام ٢٠٠٠. وقد صدر عن المؤتمر ما أسماه البعض أهم البرامج في تاريخ صحة الطفل؛ التي تتضمن أهدافا طموحة نظر اليها البعض بحذر حتى أكثر الناس تفاؤلا. لقد نجحت المكسيك في بلوغ كثير من تلك الأهداف قبل الموعد المحدد. فقد تم القضاء على شلل الأطفال وانخفضت نسبة الوفاة بسبب الزحار بين الأطفال دون سن الخامسة الى النصف، كما انخفضت الوفيات بسبب الإصابات في الجهاز التنفسي بين نفس المجموعة بأكثر من الثلث. واختفى مرض الحصبة كلية تقريبا؛ كما انخفض مرض كزاز الأطفال بنسبة كبيرة وحصل تقدم كبير في القراءة والكتابة والتعليم.

٤٨ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات فلا يزال الكثير بحاجة الى العمل في مجالات مثل صحة الطفل، وفاة الأمهات وتقديم المساعدة للأشخاص الذين يواجهون صعوبات شديدة مثل أطفال الشوارع. وقد انعقدت اجتماعات منتظمة برئاسة رئيس المكسيك بغية تقييم بلوغ أهداف مؤتمر القمة. وفي الاجتماع الأخير الذي حضره المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قدمت الحكومة برنامج عملها الوطني للأطفال للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠. إن الحكومة مصممة على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها مؤتمر القمة، علاوة على التزامها إزاء أطفال المكسيك.

٤٩ - ومضت تقول إنه لمن المشجع أن نرى هذا العدد الكبير جدا من الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل؛ وأعربت عن أملها في أن الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تولى هذا الأمر اهتماما مستعجلا. إذ إن التصديق العالمي سيكون بمثابة شهادة مطلقة لالتزام المجتمع الدولي بحقوق الطفل. وينبغي أن تركز الدول الموقعة على الاتفاقية في العام المقبل على تعزيزها واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة معاناة الأطفال الواسعة الانتشار كنتيجة للنزاعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدامهم في المواد الإباحية.

٥٠ - وتابعت قائلة إن نتائج مؤتمر القمة والاتفاقية تشكلان الإطار الأساسي للنظر في البند ١١٠ من جدول الأعمال. ولا شك أن بلوغ أهداف مؤتمر القمة والتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية ستخفف من حالة ملايين الأطفال في العالم. وينبغي أن تكون الطفولة وقتا للعب والتمتع والإنماء العقلي؛ ولاكتشاف القيم الإنسانية والعيش المتحرر من القهر والمعاناة أو العوز، مع الوصول الكامل للعناية الصحية والتعليم والغذاء. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتمكين الأطفال في كل مكان للعيش في ظروف من المساواة والعدالة الاجتماعية.

٥١ - السيدة باريش (كوستاريكا): قالت إن وفدها مسرور لأن عدد الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل قد ارتفع الى ١٨١ دولة. وحثت تلك الدول التي لم تفعل بعد أن تصادق عليها في أقرب وقت ممكن. وكما أشار الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، ينبغي الآن أن توجّه جهود الدول الأعضاء نحو تحقيق تفسير أفضل لأحكام الاتفاقية لكفالة تطبيقها في الحياة اليومية للأطفال في جميع أرجاء العالم.

وقالت إنه يوجد الآن في مكتب أمين المظالم في كوستاريكا قسم مكرس لحماية الأطفال. ومنذ عام ١٩٨٢ والمجتمع الدولي والأمم المتحدة، بوكالاتها ومنتدياتها المختلفة المنوطة بها مسؤولة حماية حقوق الإنسان، قلقة بسبب الحالة المتقلقلة والمأساوية للأطفال الذين يقعون ضحايا لجميع أشكال المعاملة السيئة والتمييز. وبهذا الصدد فإنها ترغب أن تعرب عن تقديرها للسيد فتيت مونتربورن، المقرر الخاص الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدامهم في المواد الإباحية. كما أن السيدة أوفيليا كالسيتاس سانتوس، المقررة الخاصة الجديدة قد أدت واجباتها بمهارة فنية عالية وحساسية كما يستدل من تقريرها (A/50/456). ويتفق وفد كوستاريكا مع المقررة الخاصة بأن نظام التعليم ونظام القضاء ووسائط الإعلام تلعب جميعا دورا هاما في منع الحالات التي حللها التقرير. وبهذه المناسبة من الجدير أن نشير هنا الى أن عام ١٩٩٥ هو بداية عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويمكن لهذه العناصر الثلاثة، إذا وجدت التنسيق الملائم، أن تترك أثرا إيجابيا على الجهود المبذولة لحماية الأطفال.

٥٢ - إن وفدها يلاحظ برضى التقرير الذي قدمه المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الوكالة التي أصابها تغييرات كثيرة، ولكنها تواصل إعطاء الأولية لعملها بالنيابة عن الأطفال. لقد شاركت كوستاريكا في مناسبات مختلفة كعضو في المجلس التنفيذي لليونيسيف. وفي نهاية عام ١٩٩٥ ستنهي حكومتها ولايتها الحالية في المجلس؛ ومع ذلك ستواصل مشاركتها كمراقب، ولا سيما في عام ١٩٩٦، عندما تترأس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٣ - لقد كشف تقرير السيدة غراشيا ماشيل، الخبيرة المسؤولة عن الدراسة عن أثر المنازعات المسلحة على الأطفال، عن حالة أولئك الأطفال المأساوية والمعقدة. إن وفدها يوافق على أنه ينبغي تدمير الألغام الأرضية؛ كما ينبغي حظر استعمالها وصناعتها وبيعها. ويساند القرار الشامل بشأن حقوق الأطفال، وقرر أن ينضم الى مقدميه من خلال مجموعة أمريكا الجنوبية والدول الكاريبية التي تمثلها بوليفيا.

٥٤ - وختاما، قالت إن وفدها يرغب في التعبير عن ارتياحه لإعلان الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان وبأن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل سيعقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر للنظر في التعديل الذي تقترحه كوستاريكا على المادة ٤٣ (٢) من الاتفاقية. ويرمي التعديل الى زيادة عدد الخبراء في لجنة حقوق الطفل من ١٠ الى ١٨. وإنها تحث جميع الدول الأطراف في الاتفاقية لحضور المؤتمر بغية التأكد من توفر النصاب القانوني للنظر في الاقتراح.

٥٥ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ذعر للتقارير عن الزيادة في بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدامهم في المواد الإباحية في بلدان كثيرة. إن بلده يندد بشدة أمثال هذه الجرائم. ومما يصعب تصديقه أنه لم تنظم حملة دولية للقضاء عليها. والجمهورية العربية السورية تبذل كل جهد وعلى جميع المستويات لحماية الأطفال وتعزيز رفاههم. ونقدم للأطفال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية والاجتماعية بصورة كاملة. وإن رفاه وحماية الأطفال هما محور التركيز الرئيسي لحياة العائلة السورية.

٥٦ - يعطى تعليم الأطفال أهمية كبيرة؛ وأن قانون التعليم العام لسنة ١٩٨١ يجعل التعليم إلزاميا من سن السادسة الى الخامسة عشرة؛ كما أن التعليم مجانا لجميع المستويات.

٥٧ - وتولي الدولة اهتماما خاصا بالأحداث الجانحين، وتخصص معاهد كثيرة لإعادة تأهيلهم؛ وتجري حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي ومن توظيفهم قبل بلوغهم سن العمل.

٥٨ - ونتيجة للاحتلال الاسرائيلي لمنطقة الجولان للجمهورية العربية السورية أجبر عشرات الآلاف من السوريين على ترك أراضيهم والانتقال الى أمكنة أخرى في سوريا. لقد كان الأطفال والنساء الضحايا الرئيسيين لهذا التشرد وقد عانوا من الحرمان والأمراض والفر التي تلت ذلك، مع أن الحكومة بذلت كل جهد لتقديم وسائل العيش لهم. كما أن الأطفال الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي يعانون من آثار الاحتلال والإرهاب؛ وإن رفاهيتهم التعليمية والنفسية والاجتماعية هي في خطر. وقد غيرت اسرائيل بصورة متعمدة المناهج الدراسية لطمس هوية ثقافتهم العربية؛ كما أن اسرائيل أغلقت المدارس ومنعت الطلاب من مواصلة تعليمهم منتهكة بذلك حقوق الإنسان الأساسية فضلا عن المواثيق الدولية التي تنظم وتحمي حقوق المدنيين تحت الاحتلال.

٥٩ - لقد صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣، وأدمجت أحكامها في تشريعاتها الوطنية. وأنشئت لجنة وطنية تضم ممثلين عن وزارات مختلفة وهيئات أخرى ومنظمات غير حكومية. وقد أعدت تلك اللجنة تقريرا وطنيا حول اتفاقية حقوق الطفل. وتتمتع سوريا بعلاقات مثمرة مع الكثير من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، وتتطلع الى زيادة تعاونها مع تلك المنظمات بغية تعزيز وحماية حقوق الأطفال.

٦٠ - السيد رونكويست (السويد): تحدث بالنيابة عن البلدان الاسكندنافية فقال إنه يرغب في التركيز على اثنين من الأهداف التي يشملها برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (A/50/511): إيلاء الاعتبار لإنشاء منتدى دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة؛ وإقرار إعلان عن حقوق السكان الأصليين وتعزيز تنمية المعايير الدولية، فضلا عن التشريعات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للسكان الأصليين بما في ذلك وضع وسائل فعالة لرصد وضمان هذه الحقوق.

٦١ - لقد أكدت البلدان الاسكندنافية على أهمية مشاركة السكان الأصليين في مرحلة وضع المعايير لمشروع الإعلان. كما تعتبر أنه ينبغي إعطاء حق المشاركة لجميع المنظمات غير الحكومية المهتمة في هذا العمل. وقد عبرت البلدان الاسكندنافية عن قلقها العميق في المنتديات الدولية المختلفة بشأن حالة السكان الأصليين في العالم بأسره. وأنه من غير المقبول أن الكثيرين منهم غير قادرين على التمتع بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية؛ كما أنه أساسي أن يكون المجتمع الدولي واعيا لذلك بغية بذل كل جهد لكفالة تمتع السكان الأصليين بهذه الحقوق.

٦٢ - ينبغي أن يشارك السكان الأصليون مشاركة كاملة في الحلول التي توضع لحل المشاكل التي تواجههم؛ وأن يقوم ذلك على الاحترام الكامل لهويتهم وحقوقهم الإنسانية والمدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ثم إن تخطيط وتنفيذ البرامج والسياسات الدولية والوطنية ينبغي أن يتم مع الاحترام الكامل لمصالح السكان الأصليين. وقد أشار الى الالتزام الوارد في منهاج عمل وإعلان بيجينغ (A/CONF.177/L.1 فقرة ٢٥٦ (أ)) لدمج وجهات نظر ومعارف جميع النساء، بما يشمل نساء السكان الأصليين، حول إدارة الموارد المستدامة، في تنمية البرامج والسياسات الرامية الى التنمية المستدامة. وأعرب كذلك عن رغبته في التأكيد على الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لاحترام حق السكان الأصليين في الحفاظ على هويتهم وثقافتهم ومصالحهم وتنميتها والاعتراف بها ومساندة تطلعاتهم للعدالة الاجتماعية وتوفير المناخ الذي يمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدهم (A/CONF.166/L.9 الالتزام ٤ (ف)) .

٦٣ - ومضى يقول إنه ينبغي أن تعزز معايير حقوق السكان الأصليين التي سيفصلها فريق العمل التابع للجنة حقوق الإنسان الحلول السلمية والبناءة التي تقوم على مبادئ المجتمعات المتعددة الثقافات، والتفاهم العرقي والانسجام والتسامح. ثم إن احترام حقوق السكان الأصليين لا يضر بالسلامة الإقليمية للدول بل إنه يعززها ويحول دون وقوع النزاعات العنيفة. وهنالك خيارات مختلفة متعددة لتزويدهم بالحكم الذاتي أو الترتيبات غير المركزية الأخرى التي يمكن تكييفها لتلائم الظروف الخاصة بكل دولة. وقد اتخذت البلدان الاسكندنافية نهجا مختلفة في معالجتها لسكانها الأصليين. فقد كانت غرينلاند جزءا مستقلا بذاته من المملكة الدانمركية؛ وكان يمثلها نائبان في مجلس النواب الدانمركي وكانت معظم سياساتها المحلية من مسؤولية حكومة الحكم الذاتي لغرينلاند. وفي النرويج والسويد وفنلندا ينتخب أفراد من جماعة السامي Sami الأصليين ممثلين في جمعيات السامي بغية التأكد من أن مصالحهم تؤخذ في الاعتبار، ولتعزيز ورعاية ثقافة حية للسكان الأصليين.

٦٤ - وتابع قائلا إن جميع البلدان الاسكندنافية تشارك الأهداف المعلنة للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛ وتعتقد بأنه ينبغي أن يشترك السكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية التي تعمل معهم اشتراكا وثيقا في تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة العقد. وقد أنشأ بعض البلدان الاسكندنافية لجانا وطنية لتخطيط الأنشطة المتصلة بالعقد ولزيادة تفهم ومعرفة ثقافة السكان الأصليين المختلفين الذين يعيشون في الإقليم.

٦٥ - إن الشفافية والمشاركة هما العنصران الرئيسيان لإنشاء منتدى دائم للسكان الأصليين. ولذلك اقترحت البلدان الاسكندنافية إجراء استعراض شامل لأنشطة هيئات الأمم المتحدة المختلفة التي تهم السكان الأصليين، وأوصت بأن ينظم مركز حقوق الإنسان ندوة عمل ثانية لمناقشة الطرائق لإنشاء منتدى دائم للسكان الأصليين.

٦٦ - السيدة كابا (كوت ديفوار): قالت إنه من الضروري أولا أن نفهم أسباب تدهور الظروف المعيشية للأطفال وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوقهم. إن السبب الرئيسي هو الفقر المدقع الذي تعيش فيه

عائلات هؤلاء الأطفال؛ إلا أن هنالك عوامل إضافية هي تفسخ العائلات وانحطاط القيم الروحية والمعنوية، والانتشار الواسع للجنس والعنف في المجتمعات الحديثة. وينبغي خلق ظروف ملائمة لتمكين العائلات الفقيرة من كفالة بقاء أطفالهم وتنميتهم لإمكاناتهم. لقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على الحاجة لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير للقضاء على الفقر على جميع المستويات. وهذا يستلزم خلق الوظائف في البلدان الفقيرة، والموارد الإضافية والجديدة، والبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي تكسر حلقة الفقر المفرغة. كما أنه من الضروري إلغاء ديون البلدان النامية التي تعاني من الديون الثقيلة؛ وبذلك توجه الموارد لخلق شبكة سلامة تعطي العائلات الفقيرة الفرصة للتهرب من هذا الفقر المدقع.

٦٧ - وأردفت تقول إنه من المهم، في أية مناقشة لحماية الأطفال، التأكيد على تقوية العائلة. إن الأمهات يصبحن بشكل متزايد مسؤولات عن العائلات، وانهن بحاجة لمساندة الدولة أو المجتمع الذي يعشن فيه بغية كفالة بقاء أطفالهن وتعليمهم. وينبغي على الرؤساء الدينيين أن يشجعوا أفراد مجتمعاتهم أن يتولوا مسؤولياتهم العائلية، وأن يحاولوا أن يوقفوا التدهور في القيم المعنوية والروحية.

٦٨ - كما أن الجنس والعنف أيضا يهددان المجتمعات. وإذ ينبغي احترام حرية الصحافة إلا أنه يتعين أيضا إقرار قواعد سلوك وتوجيهات مهنية بغية منع وسائط الإعلام من أن تصبح أداة للانحطاط المعنوي للأطفال. لذا ينبغي على وسائط الإعلام أن تعمل على تعزيز قيم إيجابية وجديرة بالاهتمام.

٦٩ - وهنالك حاجة مستعجلة للقيام بعمل يكفل أن لا تقوم الأطراف المتحاربة في المنازعات المسلحة بتجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة. إن تقديم الحماية للأطفال في أوقات الحرب، والأطفال اللاجئون غير المصحوبين، والعدد المتنامي للأطفال اليتامى بسبب الحرب أو مرض نقص المناعة المكتسب (إيدز) هي جميعا مشاكل تستحق الاهتمام الخاص لمنظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية. إن عدد أطفال الشوارع في المدن الكبيرة يتزايد يوميا؛ وهم يستغلون ويعاملون معاملة سيئة ويرغمون على حياة حافلة بالجريمة من أجل البقاء. إنهم ضحايا المجتمع الذي رفض ما لهم من حقوق الإنسان؛ وهم بحاجة الى مساندة كبيرة وإعادة تأهيل.

٧٠ - وتابعت قائلة إن وفدها يرحب بالتدابير التي اتخذها البرلمان الأوروبي لحظر التجارة بالأعضاء لاستخدامها في زراعة الأعضاء البشرية، ويناشد البلدان الأخرى المتقدمة النمو كي تتخذ إجراء مماثلا. إنها مسألة عرض وطلب مثل المخدرات؛ وإذا لم يكن هنالك طلب فلن يكون هنالك عرض؛ وبذلك ينقذ إناس بريئون. إن على المجتمع الدولي أن يندد بشدة باستخدام الجنس لاجتذاب السياحة؛ كما ينبغي على المنظمة السياحية العالمية أن تفرض العقابات على الدول التي تشجع الممارسات الفاسدة بغية اجتذاب السواح.

٧١ - وأعربت بشكل خاص عن رغبتها في أن تحمل لواء قضية البنات الطفلات اللواتي غالبا ما يكن عرضة لمعاملة تمييزية خاصة. وقالت إنه من الملائم التخطيط ليوم عالمي للطفلة بغية زيادة التوعية في

المجتمع الدولي بمصير البنات الطفلات في بلدان كثيرة، ومكافحة الممارسات التمييزية وتعزيز المساواة في الحقوق بين البنات والبنين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٧